جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الهجرة والنزوح وأثرها على الجريمة والانحراف في السودان

(دراسة لحالة ولاية الخرطوم)

د. هاشم محمد الأمين البدري

٢٠٠١م

الهجرة والنزوح وأثرها على الجريمة والانحراف في السودان

(دراسة لحالة ولاية الخرطوم)

د. هاشم محمد الأمين البدري

الهجرة والنزوح وأثرها على الجريمة والانحراف في السودان

مقدمـــة

السودان بأقاليمه الجغرافية المختلفة (الشمالي ـ الجنوبي ـ الشرقي ـ الغربي) إضافة إلى الإقليم الجغرافي الأوسط والذي يتميز بموقعه الاقتصادي الفريد حيث كان المأوى الأخير لكل حركات السكان من داخل وخارج السودان وذلك للعمل في المشاريع الاستثمارية الكبرى (الجزيرة ـ المناقل ـ الرهد ـ ومصانع السكر في كنانة وسنار).

هذه الأقاليم الجغرافية الخمسة استطاعت أن تخلق من ولاية الخرطوم إقليما جغرافيا سادسا حيث موقع الجذب السكاني لجميع حركات الاقاليم الأخرى وذلك لكونها عاصمة البلاد ومركز الثقل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري فصار يمثل النموذج والبوتقة لكل الأقاليم السودانية الكبرى ولذلك نجد الجريمة فيها خليطاً مركباً من جرائم أقاليم السودان المختلفة.

العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية تعلب دوراً مهماً في نشأة وتطور الجريمة في كل من هذه الأقاليم الجغرافية الخمسة إضافة إلى الإقليم السادس (ولاية الخرطوم) حيث يمثل الموئل لجميع سكان السودان.

الإقليم الجنوبي بغاباته الاستوائية وعناصره البشرية الزنجية المسيحية والوثنية والناطقة بغير العربية تكثر فيه جرائم الخمر والزنى أو المشاجرات والاعتداء على الانفس، أما الإقليم الغربي (كردفان ـ دارفور) حيث المناخ الحار الممطر جنوبا والصحراوي شمالا تنتشر فيه المجموعات العرقية المختلفة التي تقطن السودان (عربية ـ زنجية ـ حامية) إضافة إلى العناصر الوافدة من

غرب إفريقيا . كل تلك المعطيات كانت مدعاة لجرائم الشجار والقتال إضافة إلى الجرائم المتعلقة بالخمر والاغتصاب والنهب والاعتداء على الأنفس والممتلكات . إضافة إلى جريمة المتاجرة بالسلاح والتهريب وزراعة وبيع المخدرات .

الإقليم الشرقي حيث المناخ الحار الممطر الغني بأراضيه الزراعية به مجموعات عرقية مختلفه ، حامية ، عربية في الشمال زنجية في الجنوب ، هذا التنوع والتباين العنصري والديني أدى إلى انتشار جرائم الشجار الاعتداء على الأنفس والممتلكات ، ومن العوامل المهمة المؤثرة على نوع الجريمة في هذا الإقليم هي حركة الهجرة المتواصلة من اثيوبيا واريتريا حيث سادت جرائم الزنا (الزنا) ، وشرب الخمر والتهريب والتزوير وحيازة الأسلحة غير المرخصة .

الإقليم الشمالي بعنصره العربي الإسلامي تقل فيه الجرائم عامة وتنعدم فيه جرائم الاخلاق وشرب الخمر والزنى . بينما تظهر فيه جرائم التهريب والمنازعات حول الحيازات الزراعية حيث المنافسة على الرقع الزراعية الضيقة المحصورة حول حوض النيل .

الإقليم الأوسط وإقليم ولاية الخرطوم بوضعهما الاقتصادي والسياسي كونتا مركزا لحركتي الهجرة من أقاليم السودان ودول الجوار حيث كانت الجريمة انعكاسا للجرائم المختلفة المنتشرة في بقاع السودان .

أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع حيث أنه يوضح أهمية الهجرة والنزوح على انتشار الجريمة . الجريمة كظاهرة اجتماعية قابلة للتحرك مع تحرك الإنسان من مكان

إلى آخر، السودان قطر مترامي الأطراف وتتعدد فيه البيئات الجغرافية والطبيعية، ولذلك كانت الجريمة مرتبطة فيه مع تلك العناصر، النزوح والهجرة ظاهرة ملازمة للظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي حلت السودان في العقد الأخير من القرن العشرين، ولذلك تضاعفت اعداد السكان في المدن عشرات المرات وجاءت تحمل معها كل خصائص الأقاليم الاجتماعية بما فيها الجريمة، ولاية الخرطوم كانت من أكثر مناطق السودان تاثرا بهذه الظاهرة، ولذلك وقع الاختيار عليها لتكون موضوع الدراسة.

الجريمة في ولاية الخرطوم

ولاية الخرطوم بموقعها الجغرافي المتوسط تحتفظ بمركز الصدارة في النشاط الإجرامي بكافة أنواعه، إذ تبلغ فيه نسبة الجرائم ما بين (٣٠-٣٥٪) من مجموع الجرائم في السودان وذلك خلال السنوات العشره الفائتة. إذ يبلغ عدد الجرائم ستين جريمة بين كل ألف من السكان ونجد أهم العوامل المؤثرة على انتشار الجريمة في الولاية هي:

١ ـ الهجرة والنزوح

بلغ عدد سكان ولاية الخرطوم نتيجة للهجرة والنزوح حسب آخر الإحصائيات ١٩٩٣ حوالي (٣,٤١٣,٧٠٠) بكثافة النطاق من الأقاليم المختلفة إلى ولاية الخرطوم حيث احتلت موقع الصدارة في جذب المهاجرين، حيث استقبلت الولاية (٥٧٧٣٩) شخصا في عام ٥٥/١٩٥٦ أي ما يعادل (١٥٪) من مجموع المهاجرين إلى جميع أقاليم السودان. أما في تعداد عام ١٩٧٣ فقد استقبلت ولاية الخرطوم (٥٩٣٩٩١) نسمة أي ما يعادل (٢٥٪) من مجموع المهاجرين داخل السودان، ومنذ عام ١٩٨٣

أصبحت مدن الولاية تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين بسبب الجفاف والتصحر والحروب في أقاليم غرب وجنوب السودان، حيث بلغت أعداد المهاجرين في عام ١٩٩٣ (١,٢٥٠,٠٠٠) نسمة أي حوالي (٥٠٪) من جملة المهاجرين في جميع أنحاء السودان (٢).

الريفيون المهاجرون يميلون دائما إلى السكن في أطراف العاصمة حيث لا تسمح دخولهم باستئجار أو شراء منازل داخل إقليم المدينة وعليه برزت إلى حيز الوجود ما يعرف بالسكن العشوائي وهو سكن يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الحضرية الحديثة، وتتميز الحياة فيه بالفقر وعدم الخدمات الصحية وكذلك يكون مأوى للمجرمين حيث يمثل مصدراً مهماً لتفريخ الجريمة، كذلك نجد النازحين الذين يقطنون تلك الأماكن اتوا من قبائل مختلفة تتباين فيها العادات والتقاليد الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الصراعات والنزاعات القبلية والعرفية.

الحروب الدائرة في دول الجوار (اثيوبيا - اريتريا - تشاد) ألقت بظلالها على مدن السودان المختلفة وخصوصا ولاية الخرطوم حيث وصل إليها أعداد كبيرة من اللاجئين اكتظت بهم مدن الولاية حيث لم يجدوا القبول والانصهار في بوتقة المجتمع الاسلامي المحافظ، كذلك لم تكن لديهم حرف ذات مردود اقتصادي الأمر الذي انعكس سلبا على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. كل تلك العوامل مجتمعة عملت على تضاعف وتنوع الجريمة في ولاية الخرطوم (جدول رقم ١).

الجدول رقم (١)

عدد ونوع الجريمة في ولاية الخرطوم

م	نوع الجريمة	العدد	٪	الجدول التوضيحي
١	جرائم ضد الأنفس	٥٧٤	٥,٦	١
٢	جرائم الإزعاج العام والخمر والحشيش	٣٠٥٦	٣١,٦	٢
٣	الجرائم المخلة بسير العدالة	٣٩٣	٠٤٠٥,	٣
٤	جرائم المال	٥٣٩٤	٥٥,٧	٤
٥	الجرائم المخلة بالآداب	٢٥٢	٢,٦	٥
٦	المجموع	٩٦٦٩	١٠٠	٦

المصدر : سجن أم درمان المستقبل الرئيسي للجرمين في الولاية، ١٩٩٨م.

ومن أهم الآثار الناتجة عن هذه الهجرات :

أ ـ العطالة والتشرد وانحراف السواد الأعظم من المهاجرين واللاجئين نحو الجريمة.

ب ـ لجوء بعض المهاجرين واللاجئين إلى التكسب من الدعارة الأمر الذي أدى إلى انتشار الجرائم المخلة بالآداب (جدول رقم ٢).

ج ـ اختلاف البيئة والتقاليد أدى إلى عدم انصهار الوافدين مع البيئة السودانية فنتج عن ذلك خلل وتعقد في الحياة الاجتماعية.

الجدول رقم (٢)

الجرائم المخلة بالآداب

نوع الجريمة	العدد	٪
الجريمة	١٢٢	٤٨,٤
أفعال فاحشة	٤٧	١٨,٧
دعارة	٥٣	٢١
اغتصاب	٢٠	٧,٩
زنا	٨	٣,٢
لواط	٢	٠,٨
إغراء		
المجموع	٢٥٢	١٠٠

المصدر : سجن أم درمان الرئيسي، ١٩٩٨

يوجد نوع آخر من الهجرات وهو هجرة المواطنين إلى خارج الوطن وذلك بغرض ايجاد فرص أحسن في العمل والتعليم وبما أن ولاية الخرطوم هي مركز لتجمع السفارات الأجنبية ويوجد بها مجمع الجوازات واستخراج الوثائق الثبوتية، كما أنها تشكل منفذا للخارج كانت مكاناً لتركز القادمين لهذا الغرض الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات جرائم التزوير في المستندات الرسمية وذلك بدافع الحاجة والرغبة في الهجرة (الجدول رقم ٣).

وبالرغم من عدم توضيح الجدول بأن جرائم التزوير والاحتيال مرتبطة بظاهرة الهجرة إلا أنه ومن خلال ملاحظاتنا نستطيع أن نقول بأن ظاهرة الاحتيال المرتبطة بهذه الظاهرة تشكل الجزء الأكبر من هذه الأرقام

الجدول رقم (٣)

جرائم التزوير والاحتيال بولاية الخرطوم

السنـــــة	تزويـر	احتيـال
١٩٩٠م	٢٨٢	٢٥٤٢
١٩٩١م	٢١٥	٢٧١٨
١٩٩٢م	٢٥٨	٢٨٤١
١٩٩٣م	٢٦٠	٢٩١٢
١٩٩٤م	٣٤٥	٣٣٣٠

المصدر : تقارير الجريمة بولاية الخرطوم، ١٩٩٨

٢ ـ قلة الخدمات الحضرية

من العوامل المهمة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الجريمة في ولاية الخرطوم قلة الخدمات الحضرية في معظم مدن الولاية إضافة إلى انعدامها نهائيا في مناطق السكن العشوائي والتي يسكنها النازحون والمهاجرون الجدد حيث نجدها بؤرة لجذب النشاط الإجرامي حيث يسهل ارتكاب الجريمة كما يسهل إخفاء المال المسروق كما تفتقر إلى أدنى مقومات متطلبات الحياة العصرية من التعليم والصحة والأمن والمياه والطرق والإضاءة وهي بذلك تكون بؤرة للنشاط الإجرامي حيث يسهل إخفاء المال المسروق في مخابئها .

٣ ـ تشييد الطرق المعبدة السريعة

لقد تم ربط ولاية الخرطوم بمجموعة من الطرق المعبدة مثل طريق الخرطوم-مدني-القضارف-بورسودان، وطريق الخرطوم-سنار-الدمازين، وطريق الخرطوم-كوستي-الابيض إلخ. ، أدت هذه الطرق إلى انتشار واسع لوسائل المواصلات البرية الأمر الذي سهل من الهجرة إلى ولاية الخرطوم كذلك اخذت هذه الطرق تلعب دوراً نشطاً في الجرائم التموينية والتهريب وسرقة العربات.

٤ ـ الأزمة الاقتصادية

بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) وصل اقتصاد البلاد القومي إلى حافة الانهيار وبذلت الدولة اقصى مساعيها في سبيل انعاشه وقد استخدمت لهذا الغرض العديد من الإجراءات كان أثرها طاحنا ومزيدا من التضخم، من هذه الإجراءات تخفيض قيمة الجنيه السوداني إذ بلغ (٢٥٠٠) مقابل الدولار الواحد عام ١٩٩٨، مقابل (٢٠) جنيهاً للدولار عام ١٩٨٩، كذلك زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورفع الدعم عن السلع الأساسية. ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية ظهرت عمليات السمسرة وتخريب الاقتصاد وإخفاء السلع وازدادت عمليات التهريب عبر الحدود، ودفعت الحاجة بالبعض إلى الرشوة واختلاس أموال الدولة وتزوير الحسابات والتعدي وسرقة المال (٤) (جدول رقم ٥ و ٦).

الجدول رقم (٥)

الجرائم المخلة بسير العدالة

مسمى الجريمة	العدد	النسبة
رشوة	١٢١	٣٠,٨
احتيال شخصي	٩٩	٢٥,٢
تأثير على سير العدالة	٢٩	٧,٤
تزوير	١٢٨	٣٢,٦
مقاومة	١٢	٣
تستر	٤	١
المجموع	٣٩	١٠٠

المصدر : سجن ام درمان الرئيسي. ١٩٩٨

الجدول رقم (٦)

جرائم المال

الجريمـــة	العدد	٪
السرقة	٣٧٧٠	٦٩,٨
استلام المال المسروق	٢٧٩	٥,٢
خيانة الأمانة	٢٥٢	٤,٧
شيكات مرتدة	٣١٩	٥,٩
إتلاف جنائي	٤٨	٩
احتيال	٣٠٥	٥,١
ممتلك جنائي	٢٠٣	٣,٨
تربص	٧٩	١,٥
تعدي جنائي	٧٦	١,٤
نهب	٦٣	١,٣
المجموع	٥٣٩٤	١٠٠

المصدر : سجن أم درمان الرئيسي ، ١٩٩٨

٥ ـ تعاطي المخدرات والخمور البلديـــة

تم التبليغ خلال عام ١٩٩٨ في ولاية الخرطوم عن ٢١١٩ بلاغا في التعامل وتعاطي الخمور البلدية حيث تنتشر أماكن صناعة الخمور البلدية في السكن العشوائي بالولاية إضافة إلى تواجدها في المناطق الفقيرة حيث ظلت تشكل امبراطوريات قائمة بذاتها يصعب الوصول إليها واقتحامها إضافة إلى أنها ظلت من أخصب المواقع لارتكاب الجرائم، كما تم البلاغ عن (٦٥٣) حالة تقع تحت قانون الحشيش والمخدرات تم القبض فيها على (٧٤٠) شخصا وجدت في حيازتهم حوالي ألف كيلو جرام من المخدرات (٥) (جدول رقم ٧).

الجدول رقم (٧)

جرائم الازعاج العام والخمر والحشيش

الجريمـــة	العدد	٪
اسم الجريمة	١٣٧٦	٤٥
تعاطي الخمور	٧٤٣	٣٤,٣
التعامل بالخمر	٦٥٣	٣١,٤
المخدرات	١٩٥	١٦,٤
الازعاج العام	٥٩	٣,١
الميسر	٣٠٦٢	١٠٠
المجموع		

المصدر : سجن ام درمان الرئيسي، ١٩٩٨

كل تلك العوامل والأسباب الناشئة من التعامل وتعاطي الخمور والمخدرات تؤدي إلى ارتكاب الجرائم المختلفة وخصوصا الجرائم ضد

الأنفس والجسم حيث سجلت ولاية الخرطوم (١١١) حالة للقتل العمد وشبه العمد و(٣١٣) حالة للأذى الجسيم (جدول رقم ٨).

الجدول رقم (٨)

جرائم ضد الأنفس والجسم

الجرائم الجنسية	العدد	٪
القتل العمد	٧٥	١٣,١
القتل الخطأ	١	٠,٣
القتل شبه العمد	٣٦	٦,٣
الإرهاب	٥٧	٠٩,٩
مقاومة جنائية	١٤	٣,٤
الأذى	٣١٣	٣٦,٩
جراح عمد	١٧٩	٣١,٣
المجموع	٥٧٣	١٠٠

الهجرة والجريمة بولاية الخرطوم

نتيجة للهجرة والنزوح واللجوء إلى ولاية الخرطوم من جميع أقاليم ومدن السودان المختلفة انتقلت الجريمة إلى جميع مدن الولاية وكان تأثيرها واضحا على أعداد الجريمة ونوعها كذلك كان تأثير القبائل المختلفة واضحا على أعداد الجريمة بالولاية (الجدول رقم ٩).

وفي الختام نجد أن تأثير الهجرة كان كبيرا على انتشار وانتقال الجريمة من جميع أقاليم السودان المختلفة عاصمة البلاد القومية (ولاية الخرطوم) ولذلك يتضح لنا أن معالجة الجريمة لا يمكن أن يتم محليا بمعزل عن المعالجات الكاملة والشاملة (إقليمية ـ عالمية) ودراسة كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بإقليم الجريمة، وكذلك لابد من وضع جميع هذه العناصر في الاعتبار عندما نود معالجة الجريمة والانحراف في أي وطن عربي.

المراجع

المراجـــع

١ ـ د. هاشم محمد الأمين البدري (١٩٩٨) : علم الجيوبوليتيك وأثره على الأمن القومي، دراسة لحالة السودان، مركز أبحاث ودراسة حالة السودان، مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، جامعة النيلين.

٢ ـ شوقي عبد الحميد (١٩٩٤) : التروح والهجرة الداخلية في السودان، الخرطوم.

٣ ـ عادل عبد العزيز وعبد الوهاب حسن (١٩٩٤) : العوامل المؤثرة على الجريمة في السودان، الخرطوم.

٤ ـ محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف أحمد المصطفى (١٩٧٥) : الهجرة الوافدة إلى السودان، الخرطوم.

٥ ـ الحاج حمد محمد خير (١٩٩١) : السمات الأساسية للهجرة في السودان، المجلس القومي للسكان، الخرطوم.